مساهمة مراكز الأبحاث الأردنية في عملية صنع القرار السياسي من وجهة نظر النخبة الأكاديمية "حالة القرارات المتعلقة بالربيع العربي والحراك السياسي"

د. سلطان ناصر القرعان*

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٦/٧/٢١م. تاريخ القبول: ٢٠١٧/٣/٢٦م.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة مراكز الأبحاث الأردنية في عملية صناعة القرارات السياسية المتعلقة بالربيع العربي والحراك السياسي الأردني، وعلاقتها ببيئة مراكز الأبحاث السياسية والاقتصادية من جهة ودرجة الثقة بين مراكز الأبحاث وصناع القرار من جهة أخرى. وقد اتبعت الدراسة الأسلوب الكمي في جمع المعلومات من خلال تطوير استبانة، كانت الإجابة عليها حسب تدريج ليكرت الخماسي. وقد تكونت عينة الدراسة من (١٤٦) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم باستخدام عينة طبقية قصدية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار من خلال تحديد المشكلة وصياغة الهدف، تجميع وتفسير المعلومات وتبويبها، تقييم القرارات السياسية المتخذة من قبل الحكومات كانت بدرجة متوسطة، أما بخصوص مساهمة مراكز الأبحاث في وضع البدائل واتخاذ القرارات فقد كانت بدرجة قليلة.
- يوجد علاقة إيجابية طردية بين بيئة مراكز الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرارات السياسية من جهة أخرى.
- يوجد علاقة إيجابية طردية بين درجة الثقة بين مراكز الأبحاث وبين صناع القرار من جهة وبين مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرارات السياسية من جهة أخرى.

الكلمات الدالة: مراكز الأبحاث، صنع القرار السياسي، الحراك السياسي، الربيع العربي، النخبة الأكاديمية.

* قسم الإعلام والدراسات الإستراتيجية، جامعة الحسين بن طلال.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Contribution of the Jordanian Research Centers in Political Decision Making from the Perspectives of the Academic Elites: Decisions Related to Arab Spring and Political Mobilization

Dr. Sultan Naser Alquraan

Abstract

The present study aims at identifying the input that Jordanian Research Centers can have in the process of political decision making related to Arab Spring and the political mobilization in Jordan. It further addresses its relationship with the environment of these political and economic centers, on the one hand and the degree of mutual trust between them and the decision makers, on the other hand. The quantitative method in data collection is adopted through developing a questionnaire using Likert's five-point scale. The intended stratified sample consisted of (146) faculty members. The following findings were arrived at:

- The contribution of research centers was of a medium degree in decision making in terms of identifying the problem, forming the objectives, collecting, interpreting and classifying data in addition to evaluating political decisions made by the governments. As for the contribution of research centers in providing alternate decisions, it was notably little.
- There was a positive direct relationship between the environment of the social, economic and political centers on the one hand and their contribution in political decision making, on the other.
- There was also a positive direct relationship between the degree of mutual trust between the research centers and decision makers on the one hand and the contribution of research centers in decision making, on the other.

Keyterms: Research centers, political decision making, political mobilization, Arab Spring, academic elite

المقدمة:

تُعد مراكز الأبحاث في الدول المتقدمة دليلاً وشريكاً مهماً في عملية صناعة السياسات العامة، وذلك من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، حيث أدت هذه المراكز دوراً كبيراً في تطور المجتمعات ونهوضها، بحكم أنها أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع والدراسات التي تتصل بالدولة والمجتمع والفرد.

إن دراسة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع والدولة من أهم النشاطات التي تقوم بها المراكز البحثية، وتعتبر عملية صنع القرار السياسي من الوظائف المهمة للنظام السياسي التي تكمن في العلاقة بين النظام وبيئته، من خلال توجيه التفاعلات الثقافية والاجتماعية والتحديث السياسي. وقد مرت المملكة الأردنية الهاشمية وما زالت بظروف سياسية واقتصادية حرجة إبان فترة الربيع العربي، وخاصة بعد نجاح الثورات في كل من مصر وتونس وليبيا، الأمر الذي أدى إلى انتقال الاحتجاجات إلى معظم أقطار الوطن العربي. لذا كان لا بد لصانع القرار السياسي الأردني أن يتخذ قرارات عقلانية رشيدة عبر مراحلها المختلفة: كالإعداد للقرارات، وتقييمها، وتعديلها، إذ تساهم مراكز الدراسات في تقديم المعلومات وتبويبها وتفسيرها، من خلال تقديم مجموعة بدائل وتحليلها، هذا بالإضافة إلى تقديم تحليل مفصل حول الثغرات والأخطاء التي يمكن أن يتم اكتشافها بعد اتخاذ القرار.

وحتى تقوم المراكز البحثية بتحقيق أهدافها بشكل عام، والقيام بدورها في دعم مؤسسات صنع القرارات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، فأنها بحاجة إلى بيئة عمل مناسبة، وذلك من خلال توافر بيئة تشريعية تنظم عملها، بالإضافة إلى مدى تقبل المجتمع المحلي للنتاجات الفكرية وتفاعلها معها، كما أنه لا بد من تعزيز الثقة ما بين صنّاع القرارات السياسية من جهة وبين هذه المراكز من جهة أخرى.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعد وجود مراكز الأبحاث والدراسات واستشارتها من ضمن المؤشرات والمعايير التي تدل على تطور الدول، كما أنها أحد المؤشرات في التنمية ورسم السياسات العامة، حيث سميت هذه المراكز بالثنك تانكس (Think – Tanks) التي كان لها الدور الأكبر في التاثير على مراكز صنع القرار داخلياً وخارجياً[١]. وقد كان يشار إلى هذه المراكز على أنها الغرف التي يتم بداخلها مناقشة الاستراتيجيات والتخطيط للحرب، حيث ظهرت في بدايات عقد الخمسينيات من القرن العشرين، مع العلم أنها نشأت قبل ذلك بكثير وخاصة مع نشاة Fabian Society في عام ١٨٨٤ ثم بدأ الحديث حول معهد بروكينز

(١) محمود، خالد وليد، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي، صص ٢-٣.

الأمريكي عام ١٩٢٦ إلى أن جاء مركز رأند الامريكي الذي أنشئ عام ١٩٤٥ والذي يقوم بتقديم الاستشارات العسكرية[١]. ويرى هوارد ج ويارداHoward J Wiarda بأن مؤسسات الفكر والرأي هي عبارة عن مؤسسات غير ربحية كمؤسسات المجتمع المدني NGOs، بحيث تعتبر مراكز للبحث والتعليم، هدفها الرئيس تقديم الدراسات والأبحاث المتخصصة في السياسات العامة للدولة دون أن تقدم مساقات دراسية كما هي الجامعات والمعاهد والكليات، ومن النشاطات التي تقوم بها هذه المراكز أيضا مناقشة السياسات العامة بالإضافة إلى تركيزها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدفاع والأمن والخارجية، بحيث تقوم بتحليلها تحليلا كاملا من أجل التاثير على أتجاهات الرأي العام، وتقديم كافة البدائل المتاحة لصنّاع القرار[٢].

ولقد جاءت هذه المراكز بشكل عام لتقليل الفجوة ما بين عالم الأفكار وعالم السياسة وذلك من خلال دورها كمصنع للأفكار، ومن ثم تاثير هذه الأفكار في الرأى العام وإيجاد تأييد للسياسات الجديدة بعد خلق تصور معين للفكرة لدى أفراد المجتمع. وتقوم مراكز الأبحاث أيضا في المساعدة بعملية تشكيل الرأى العام من خلال تقديم تصور للأفراد حول السياسات العامة سواء فى مجال السياسية الداخلية أو الخارجية[٣].

تتصف هذه المراكز أيضا بأنها مؤسسات تقوم بعمل دراسات وأبحاث متخصصة حول الظواهر السياسية الدولية والمحلية من أجل تقديم المعلومات لصناع القرار، وقد ترتبط هذه المراكز بمؤسسات تعليمية أو مؤسسات حزبية أو جماعات مصالح أو شركات خاصة أو مؤسسات حكومية أو مؤسسات غير حكومية، هذا بالإضافة إلى أنها تعد مؤسسات مستقلة غير متحيزة للحكومات وتهدف للصالح العام[٤]. ويرى ريتشارد ن. هاس أنها تسد فراغا مهما بين الأكاديمين من جهة وعالم الحكم والسياسة من جهة أخرى، حيث أنها تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية من خلال تجنيد المختصين للعمل بالحكومة، وتوفير خيارات وبدائل لصانعي القرارات، بالإضافة إلى تقديم مكان للنقاش على مستوى عالٍ، وتثقيف مواطني الولايات المتحدة الأمريكية عن العالم، وأخيراً تقديم وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات[٥]. وقد تعتمد هذه المؤسسات على جملة من الإستراتيجيات للتاثير على صانعي السياسة

(١) الامير، نيللي كمال، دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الاخر، صص ٦-٧.

(2) Howard J. Wiarda, "The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy, p 96.

(٣) الامير، دور المراكز البحثية في تشكيل الراي العام وصورة الآخر، مرجع سابق، ص ١٢-١٥.

(4) James G. McGann, **The Global "Go-To Think Tanks 2009**, p65

(٥) ريتشارد ن. هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الامريكية ،. ص ٢.

العامة وتوجيه الرأي العام، بحيث تقوم هذه المؤسسات بعقد مؤتمرات عامة وحلقات دراسية لمناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية من خلال تشجيع الباحثين لإلقاء المحاضرات في الجامعات والأندية، هذا بالإضافة إلى تعزيز ظهور الباحثين في المطبوعات ووسائل الإعلام الإلكترونية ونشر البحوث وإنشاء الصفحات والمواقع على شبكة الإنترنت. وتقوم هذه المراكز أيضا في تجنيد أعضائها كوزراء أو نواب واستلام المناصب في الحكومة الفدرالية. وقد يقوم الخبراء في هذه المؤسسات بدعوة صانعي السياسة من وزارة الدفاع أو الخارجية أو مجلس الأمن القومي أو وكالة الاستخبارات المركزية للمشاركة في ورش عمل وحلقات خاصة، من أجل تزويد صانعي السياسة بتقارير ومعلومات مهمة للاستفادة منها عند صنع القرارات(١).

تزايدت أعداد مراكز الأبحاث في الوطن العربي في العقود الأخيرة، وكان قسما منها تابعا للجامعات والمؤسسات الحكومية، في حين نشأت بعضها ضمن منظمات المجتمع المدني، ومن خلال مقارنتها مع وضع المراكز في الغرب تبين أن مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي ما زال هشا، نتيجة للكثير من المعوقات والتحديات التي تواجه هذه المراكز(٢)، حيث ترى الطاهر(٣) أن دور هذه المراكز في التأثير على صنع القرارات المتعلقة في السياسة الخارجية، ما زالت شبه مفقودة، في حين بدأت بعض المؤسسات البحثية باتخاذ المواقف الفكرية على الساحة الداخلية، وذلك من خلال بعض الإسهامات في موضوع الإصلاحات الديمقراطية والتشريعية، ويرى الخزندار(٤) بأن دور المراكز البحثية في مرحلة ما بعد ربيع الثورات العربية سوف يزداد وذلك بسبب زيادة مستوى المساءلة والشفافية، هذا بالإضافة إلى نمو عملية التفكير العلمي والمنهجي في صنع القرار وتطوير عملية التخطيط ورسم السياسات العامة.

الدراسات السابقة:

إن المتتبع للأدب النظري الذي يبحث في هذا الموضوع ليجد مجموعة من الدراسات التي حللت دور مراكز الأبحاث والدراسات في عملية صنع القرار وتوجيه الرأي العام، حيث قام الباحث بعرض بعض هذه الدراسات حسب التسلسل الزمني كما يلي:

(١) دونالد أ. أبلسون، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ص ١٢.

(٢) محمود، دور مراكز الابحاث في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٢٤.

(٣) الطاهر، دليل ارشادي لمراكز الدراسات ومؤسسات البحث والفكر والرأي في العالم العربي، ص٥.

(٤) الخزندار، الاسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، ص٢١-٢٥.

- دراسة Iborra and Guttormsen [١] بعنوان دور مؤسسات الفكر والرأي في الشؤون الخارجية للمملكة المتحدة، الرؤية والفاعلية، حيث جاءت هذه الدراسة بهدف تحليل رؤية وفاعلية ثلاث مؤسسات فكر متخصصة في الشؤون الخارجية للمملكة المتحدة، وقد توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هذه المؤسسات تشارك في العملية السياسية في المملكة المتحدة بالإضافة إلى المشاركة في تقديم المعلومات لصانع القرار المتعلق بالشؤون الخارجية.
- دراسة محمود[٢] بعنوان: دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الأنتقال إلى فاعلية أكبر، وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل خريطة مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي، حيث ركز هذا البحث على خريطة توزيع هذه المراكز من خلال مواقعها الإلكترونية، والتي خصّت٢٨ مركزا.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مراكز الأبحاث في الوطن العربي في حالة انتشار ونمو إلا إنها لم تاخذ مكانتها الحقيقية بعد. وتوصي هذه الدراسة بوجوب إيجاد شبكة تجمع تحت مظلتها مراكز الأبحاث العربية لتحقيق التنسيق المتكامل بينها، بالإضافة إلى العمل على وجود نوع من التخصصية في عمل هذه المراكز من أجل إيجاد نوع من المنافسة والتميّز.

- دراسة الخزندار والأسعد [٣] بعنوان دور مراكز الفكر والدراسات في البحث وصنع السياسات العامة، والتي جاءت بهدف دراسة دور مراكز الفكر في مجال البحث العلمي من الناحية النظرية كإطار عام والبيئة العربية بشكل خاص. وقد توصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مراكز الأبحاث تعاني من مجموع من التحديات والإشكالات أهمها التمويل بالإضافة إلى إشكالية الموضوعية والاستقلالية العلمية. أما المراكز العربية فأنها تعاني من ضعف ثقافة التفكير المنهجي لدى الكثير من المسؤولين والإدارة العليا، بالإضافة إلى غياب الثقة بين المسؤولين تجاه بعض مراكز الأبحاث والدراسات.
- دراسة عبدالحي[٤] بعنوان دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني (١٩٨٩-٢٠١٠)، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف البحث في دور مراكز الدراسات في صنع القرار السياسي

(1) Iborra, Guttormsen. Visibility and Activity: Foreign Affairs Think Tanks in the United Kingdom), p.p. 46-74.

(٢) محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي صص ١-٢٥.

(٣) الخزندار والأسعد، دور مراكز الفكر والدراسات في البحث وصنع السياسات العامة، صص١-٢٥.

(٤) عبدالحي، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني (١٩٨٩-٢٠١٠).

الأردني في الفترة من العام ١٩٨٩ وحتى عام ٢٠١٠ وذلك من خلال تحليل البيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإبراز العلاقة بين المراكز وهيئات صناعة القرار.

وقد توصل الباحث إلى أن مراكز الدراسات الأردنية تعمل في إطار بيئة ضاغطة من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أن العلاقة بين هيئات صنع القرار السياسي والاقتصادي وبين هذه المراكز لا تعدو أن تكون علاقة غير منتظمة، حيث يرى الباحث أن هذه العلاقة تكون في أغلب الأحيان من طرف المراكز البحثية، وقد توصل الباحث أيضاً إلى أن المراكز الرسمية أقرب إلى صناعة القرار من المراكز الخاصة.

- دراسة صليح[١] بعنوان الرأي العام الفلسطيني وأثره على التوجهات السياسية لصناع القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني (١٩٩٣-٢٠٠٦)، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف البحث في العلاقة بين الرأي العام وصناع القرار السياسي الفلسطيني ومدى تأثر صناع القرار بالرأي العام في عملية صناعة القرارات في الفترة الزمنية من العام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٦ .

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الرأي العام الفلسطيني من النوع المنقاد وبالتالي تاثير الرأي العام على توجهات صناع القرار السياسي يعتبر ضعيفا وهزيل.

- دراسة wiarda [٢] بعنوان دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية الأمريكية التي جاءت بهدف اختبار الفرضية القائلة " تلعب مؤسسات الفكر والرأي دوراً مهماً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على جماعات الضغط والأحزاب السياسية ومؤسسات الفكر والرأي إلا أن مؤسسات الفكر والرأي هي الأكثر فاعلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.
- دراسة الأمير[٣] بعنوان دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الآخر، وقد جاءت هذه الدراسة للتعريف بمفاهيم الصورة والآخر والمراكز البحثية، بالإضافة إلى التعرف على دور هذه المراكز وحدود عملها من خلال التطبيق على الحالة المصرية، وتحديداً مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تباين فيما يتعلق بدور المراكز البحثية من دولة إلى أخرى، وقد يعزى هذا التباين إلى طبيعة النظام السياسي وطبيعة اتخاذ القرار في

(١) صليح، الرأي العام الفلسطيني واثره على التوجهات السياسية لصناع القرار،رسالة ماجستير

(2) Wiarda, "The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy

(٣) الامير، دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الاخر، مرجع سابق

الدولة، بحيث يكون هناك نموذجان لشكل العلاقة أحدهما يمثل التشارك بين النخبة السياسية ومراكز الأبحاث في صنع القرارات، والآخر يمثل الأحادية أو الانفرادية من قبل النخبة السياسية في اتخاذ القرارات.

- وقد احتوت المجلة الألكترونية[١] التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية مجموعة من المقالات حول مؤسسات الفكر والرأي، حيث يرى ريتشارد ن. هاس أن مؤسسات الفكر والرأي من وجهة نظر صانعي السياسة الأمريكية تقدم مجموعة من الفوائد، خاصة من خلال تقديم تفكير جديد لدى صانع القرار الامريكي، وتوفير خبراء للعمل في السلطتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى دور هذه المراكز في تقديم بدائل حول الخيارات السياسية المختلفة، وتثقيف المواطنين الأمريكيين عن العالم وتوفر إمكانية قيام فريق ثالث للوساطة بين جهتين متنازعتين. ويضيف دونالد أ. آبلسون أن مؤسسات الفكر والرأي بشكل عام أصبحت ظاهرة عالمية، في حين تميزت المؤسسات الأمريكية عن نظيراتها بأن بالمؤسسات الأمريكية هي صاحبة المشورة السياسية لصانع السياسة الأمريكية بشكل مباشر وغير مباشر. ويعزز دور مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية جيمس ج. ماكغان من خلال إعتماد صانعي السياسة الأمريكية على المنظمات المستقلة لأبحاث السياسة العامة وذلك من أجل توفير المعلومات الموثوقة والمفيدة.

هدف الدراسة:

تعد المراكز البحثية أحد مؤشرات التقدم في التنمية ورسم السياسات، حيث أنها جزءٌ لا يتجزأ من المشهد السياسي والتنموي في العديد من البلدان المتقدمة. وقد ارتقت هذه المراكز إلى أن أصبح لها دور كبير في عملية صنع القرارات وخدمة قضايا المجتمع، لذا فقد جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على الأمور الآتية:

- مدى مساهمة مراكز الأبحاث الأردنية في عملية صناعة القرارات السياسية المتعلقة بالربيع العربي والحراك السياسي الأردني.
- مدى مساهمة مراكز الأبحاث الأردنية في توجيه صناع القرار من وجهة نظر النخبة الأكاديمية.
- مستوى الثقة بين صناع القرار من جهة وبين مراكز الأبحاث من جهة أخرى.

أهمية الدراسة:

(١) مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الامريكية، مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الامريكية، تشرين ثأني، ٢٠٠٢، منشور على الموقع: http://www.ikhwanweb.com/uploads/trans/NZXKP6TXEBHX23F.pdf

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة على المستويين العلمي والعملي، وتتمثل هذه الأهمية من خلال دور مراكز الأبحاث عالميا في صنع السياسات العامة. كما أن الاسترشاد بهذه المراكز في صنع القرارات يعتبر أحد المعايير الدالة على نمو الدول وتطورها. وقد جاءت أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال الاعتماد على مراكز الأبحاث كبيوت خبرة ومصدر مهم في تقديم المعلومات الموثوقة للاستناد إليها كبدائل في صنع السياسات العامة.

وقد جاءت أهمية الدراسة أيضا نتيجة لندرة الدراسات الميدانية حول هذا الموضوع خاصة في إطار كون هذه المراكز تمثل حلقة الوصل بين الباحثين والأكاديمين من جهة وبين صناع القرار من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى خصوصية الدور الذي يمكن أن تساهم به هذه المراكز في توجيه الرأي العام والتاثير على صناع القرارات.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تمر المملكة الأردنية الهاشمية كغيرها من الدول العربية بحراكات ومطالبات من أجل تحقيق اصلاحات على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إذ بات على عاتق المراكز البحثية دور كبير لتقديم تصورات دقيقة واسهامات تحليلية للسياسات التي تتخذ للخروج من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالمنطقة العربية ككل. ومن هنا فقد جاءت مشكلة هذه الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

- هل يوجد بيئة ملائمة لعمل مراكز الأبحاث في الأردن من وجهة نظر النخبة الأكاديمية؟
- ما مدى مساهمة مراكز الأبحاث في توجيه صناع القرار من وجهة نظر النخبة الأكاديمية؟
- ما مستوى درجة الثقة بين صانع القرار وبين المراكز البحثية من وجهة نظر النخبة الأكاديمية؟
- ما مدى مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صناعة القرارات السياسية من وجهة نظر النخبة الأكاديمية؟
- هل يوجد اختلاف في مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرارات السياسية تبعا للاختلاف في (بيئة مراكز الأبحاث، مستوى الثقة بين صناع القرار من جهة وبين مراكز الأبحاث من جهة أخرى)؟

الإجراءات المنهاجية:

اتبعت هذه الدراسة منهجا علميا من خلال الأسلوب الكمي شبه التجريبي، وذلك من خلال معالجة البيانات بإستخدام حزمة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد تم الاعتماد على تدريج ليكرت الخماسي لحساب درجة تقدير فقرات الاداة، بحيث أخذت الوسط الحسابي أقل من ١,٥

قليل جداً، ما بين ١,٥–أقل من ٢,٥ قليل، ٢,٥ – أقل من ٣,٥ متوسط، ٣,٥ – أقل من ٤,٥ كبير، أكثر من ٤,٥ كبير جداً.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي التخصصات الإنسانية في الجامعات الأردنية الحكومية، وقد تم اختيار (١٤٦) عضو هيئة تدريس باستخدام عينة طبقية قصدية مناسبة مع حجم وخصائص مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة:

تم تطوير استبانة خصيصاً لأغراض الدراسة، بحيث تتكون من أربعة أقسام: الأول يقيس مراحل عملية صنع القرار السياسي، والثاني جاء لقياس مدى مساهمة مراكز الأبحاث في توجيه صنّاع القرار السياسي، أما القسم الثالث فقد جاء لقياس درجة الثقة بين صانع القرار وبين المراكز البحثية، في حين جاء الجزء الرابع لقياس اتجاهات النخبة الأكاديمية نحو بيئة مراكز الأبحاث. وقد جاءت الاستبانه حسب مقياس ليكرت الخماسي.

نتائج الدراسة الميدانية:

أولا: للإجابة عن سؤال الدراسة والمتعلق بمعرفة مدى ملاءمة بيئة مراكز الأبحاث في الأردن لعملها من وجهة نظر النخبة الأكاديمية، فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المحور كما في الجدول رقم (١).

جدول (١) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مجال بيئة مراكز الأبحاث

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
الكفاءة العالية للوصول إلى نتائج منطقية وعلمية	2.4521	.88732	قليل
الأوضاع الاقتصادية ملائمة لعمل دراسات يستفاد منها على مستوى عملي	2.4178	.95236	قليل
التمويل مناسب لإنتاج دراسات علمية ذات كفاءة	2.3767	1.02480	قليل
يتم نشر الندوات والمحاضرات على موقع المراكز الالكتروني	2.2055	.90148	قليل
البيئتان الاجتماعية والثقافة مناسبة لتحقيق اهداف المراكز	2.1644	1.11434	قليل
البيئتان السياسية والقانونية مناسبة لتحقيق اهداف المراكز	2.1438	1.20338	قليل
بيئة مراكز الأبحاث	2.2934	.72432	قليل

يتبين من الجدول (١) أن بيئة مراكز الأبحاث مناسبة بدرجة قليلة لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، حيث بلغ الوسط الحسابي ٢,٢٩٣ وبانحراف معياري ٠,٧٢٤، الأمر الذي يعني أن بيئة المراكز البحثية غير مواتية للمساهمة في عملية صناعة القرارات السياسية. وقد تبين أن كفاءة هذه المراكز، أوضاعها الاقتصادية، التمويل، البيئة الاجتماعية المحيطة بها، والبيئة السياسية والقانونية التي تحتضن هذه المراكز كانت جميعها بدرجة قليلة، حيث كان الوسط الحسابي لجميع الفقرات بين ١,٥ – أقل من ٢,٥. وقد أكد بعض الباحثين[١] وجود العديد من العقبات التشريعية والعراقيل القانونية التي تفرض القيود على هذه المراكز، إذ ما زال مستوى الأردن متدنيا في مجال المجتمع المدني والحريات السياسية. ولتأسيس مركز دراسات وأبحاث يستلزم الحصول على ترخيص حكومي مسبق، بحيث يتم تسجيل المركز كشركة ربحية في وزارة الصناعة والتجارة وتخضع لقانون الشركات، أو كجمعية غير ربحية في وزارة التنمية الاجتماعية تخضع لقانون الجمعيات، وبهذه الطريقة تفرض عليهم قيود بموجب قانون الجمعيات من حيث التأسيس والمراقبة والحل. أما بخصوص استطلاعات الرأي والدراسات المسحية التي تقوم بها المؤسسات البحثية فلا بد من الحصول على موافقة دائرة الإحصاءات العامة، وأخذ الموافقة الأمنية للباحث الميداني لتنفيذ الاستطلاع ولا يجوز نشر النتائج إلا بعد موافقة مدير عام الدائرة.

أما بخصوص البيئة الاقتصادية لمراكز الأبحاث فإن أكثر مراكز الدراسات في الأردن تواجه تحديات مالية، حيث أن البيئة العامة الأردنية تتصف بالعسر الاقتصادي، كما أن نسبة إنفاقها على البحث العلمي لم تتجأوز ٠,٣٤% من إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يترتب على ذلك أن مراكز البحث مضطرة للبحث عن مصادر تمويل أجنبية، وهذا يمثل نقطة ضعف مركزية في عمل مراكز الدراسات، بالإضافة إلى أنها مصدر شك لدى المواطنين وصناع القرار، كما تحبذ المؤسسات المانحة دعم المشاريع التي تنفذ ضمن فترة زمنية قصيرة [٢].

وأما فيما يتعلق بالبيئة الاجتماعية التي تحتضن مراكز الأبحاث فإن إنطباعات المواطنين حول هذه المراكز يكتنفها الغموض، ويرفض البعض تعامله مع هذه المراكز كونها تتعامل مع مراكز أجنبية، حيث أن استجابة المواطنين للدراسات الميدانية تنعكس على الدراسة، وخاصة أنهم يعتقدون أن نتائج

(١) مي الطاهر، دليل ارشادي لمراكز الدراسات ومؤسسات البحث والفكر والرأي في العالم العربي، صص١٨-٢٦. تنظر كذلك وليد عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني، مرجع سابق، صص ٤-٨.

(٢) انظر الى: مي الطاهر، دليل إرشادي لمراكز الدراسات ومؤسسات البحث والفكر والراي في العالم العربي، مرجع سابق، صص١٨-٢٦ ... وانظر كذلك ل وليد عبد الحي، دور مراكز الابحاث في صناعة القرار السياسي، مرجع سابق، صص٤-٨.

الدراسات توضع مسبقا ويتم التلاعب بها، وأما بخصوص الكوادر التي تعمل بهذه المراكز فإنها تختلف حسب المشاريع، حيث أنها تعتمد على التعاقد بشكل رئيسي أكثر من التعيين الدائم، مستثنياً منها المراكز الحكومية بحيث يكون هناك مجلس أمناء يجتمع دوريا لتدارس خطة عمله. وتعتبر الأردن دولة صغيرة الحجم نسبياً، هذا بالإضافة إلى أنها تتصف بهجرة العقول، الأمر الذي يعني محدودية القطاع الذي يمكن أن تتكل عليه المراكز البحثية، كما يتصف المجتمع الأردني بثقافته المحافظة، مما يعني صعوبة التطرق إلى موضوعات تتحدى المنظومة المعرفية والقيمية للمجتمع.(١)

ومن وجهة نظر المراكز الخاصة يرى عريب الرنتاوي أن بيئة مراكز الأبحاث غير مواتية لتحقيق أهدافها، حيث أنها غير مولدة للأفكار المتجددة والإبداع، وذلك لعدم وجود نظام جاذب يحفز الكفاءات للالتحاق بهذه المراكز، هذا بالإضافة إلى ضعف الإمكانات التسويقية للإنتاج المعرفي. خاصة وأنها تعاني من تحديات سياسية وأمنية من قبل السلطات وضيق مساحة الحرية البحثية وهامش المواضيع التي يمكن العمل عليها، بالإضافة إلى ضعف الكفاءات من الباحثين المؤهلين، وغياب الدعم المالي لهذه المراكز(٢)، في حين ترى المراكز الحكومية أنه يوجد بيئة مناسبة وبدرجة مقبولة ونسبية لعمله(٣)

ثانيا: للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة والذي يتعلق بمعرفة مدى مساهمة مراكز الأبحاث في توجيه صناع القرار من وجهة نظر النخبة الأكاديمية، فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال كما في الجدول (٢).

جدول (٢) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مساهمة المراكز في توجيه صناع القرار

(١) انظر إلى: مي الطاهر، دليل إرشادي لمراكز الدراسات ومؤسسات البحث والفكر والراي في العالم العربي، مرجع سابق، صص١٨-٢٦ ... وانظر كذلك ل وليد عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي، مرجع سابق، صص ٤-٨.

(٢) محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣٧. وانظر كذلك: الطاهر، دليل إرشادي لمراكز الدراسات ومؤسسات البحث والفكر والرأي في العالم العربي، مرجع سابق، ص٦٢.

(٣) مقابلة مع أ.د هاشم الطويل، أستاذ المؤسسات السياسية في جامعة الحسين بن طلال، رئيس مجلس مركز الدراسات والاستشارات وتنمية المجتمع / جامعة الحسين بن طلال، تاريخ ٢٠١٦/٣/١٣.

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
ساهمت المراكز في توجيه ميول واتجاهات صانع القرار الشخصية	2.5137	1.13403	متوسط
ساهمت المراكز في الحد من تدخل الانتماءات المذهبية والميول العقائدية لصانع القرار	2.2877	.90179	قليل
ساهمت المراكز البحثية في صياغة وتطوير رؤية صانع القرار	2.1507	.91231	قليل
مساهمة المراكز في توجيه صناع القرار	2.3174	.71474	قليل

يتبين من الجدول رقم (٢) أن مساهمة المراكز البحثية في توجيه صناع القرار كانت قليلة، حيث بلغ الوسط الحسابي ٢,٣١٧ وبانحراف معياري ٠,٧١٤، وقد تبين أن المراكز البحثية تساهم في توجيه ميول واتجاهات صانع القرار الشخصية بدرجة متوسطة، في حين كانت مساهمة المراكز في الحد من تدخل الانتماءات المذهبية والميول العقائدية لصانع القرار، والمساهمة في صياغة وتطوير رؤية صانع القرار بدرجة قليلة، وهذا ما أكده رئيس مجلس مركز الدراسات والاستشارات وتنمية المجتمع في جامعة الحسين بن طلال[١]. الأمر الذي يبين الاختلاف الكبير ما بين المراكز البحثية الأردنية والمراكز الأمريكية، حيث أن أصحاب القرار في الولايات المتحدة الأمريكية يتجهون للمراكز البحثية من أجل بناء تصورات أو بلورة قرارات أو تكوين رؤى عن أي أمر تحتاجه الإدارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، إذ أن صانع القرار بحاجة لمن يبلور له الخيارات ويوضح له السياسات ويفصل له القضايا بشكل دقيق وعلمي[٢].

ثالثا: للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث والذي يتعلق بمعرفة مستوى درجة الثقة بين صانع القرار وبين المراكز البحثية، فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول رقم(٣)

جدول (٣) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الثقة بين صانع القرار وبين المراكز البحثية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير

(١) مقابلة مع الأستاذ الدكتور هاشم الطويل، بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٣

(٢) انظر في ذلك": – محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي، ص١٩.

- Hjerppe Reino, "How the think- tanks can contribute to an effective policy making ?" , a presentation in the international think tank forum.

تصيغ الحكومات سياستها العامة وفقا لنتائج الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث	2.4658	.91850	قليل
يوجد علاقات مباشره بين الخبراء والباحثين من جهة وبين صناع القرار من جهة أخرى	2.3082	1.12994	قليل
يوجد ثقة من قبل الحكومات بنتائج الدراسات التي تتوصل اليها مراكز الأبحاث	2.0959	1.15865	قليل
تُكلف الحكومات الباحثين والأكاديميين بإعداد دراسات تتعلق بقضايا سياسية مختلفة	2.0959	1.07850	قليل
يُسّوق الباحثون والخبراء آراءهم وأطروحاتهم العلمية لدى صناع القرار	2.0548	.86128	قليل
درجة الثقة بين صناع القرار وبين مراكز الأبحاث	2.2041	.70836	قليل

يتبين من الجدول رقم (٣) أن مستوى الثقة بين صناع القرار وبين مراكز الأبحاث كان بدرجة قليلة، حيث بلغ الوسط الحسابي لها ٢,٢٠٤ وبانحراف معياري ٠,٧٠٨، وقد كان اعتماد صناع القرار على نتائج دراسات مراكز الأبحاث في عملية صنع القرارات، العلاقة بين الخبراء والباحثين من جهة وبين صناع القرار من جهة أخرى، تكليف الحكومات للباحثين والأكاديمين بإعداد دراسات تتعلق بقضايا سياسية مختلفة بدرجة قليلة، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع الفقرات التي تقيس درجة الثقة بين صناع القرار من جهة وبين مراكز الأبحاث يقع بين ١,٥ – اقل من ٢,٥. وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة عبد الحي والذي يرى بأن صانع القرار الأردني يميل في بعض الأحيان إلى مراكز الدراسات الغربية نظراً للاعتقاد السائد بأنها أكثر جدوى. وقد أكدت نتائج دراسة عبد الحي أنه لا يوجد أثر لاستطلاعات الرأي على صانع القرار السياسي، حيث تبين أنه لا يوجد علاقة بين إستمرارية الحكومة في الحكم ودرجة شعبيتها في استطلاعات الرأي، الأمر الذي يعني أن انعدام تأثير الاستطلاع قد يكون سببه عدم ثقة صانع القرار أو عدم اطلاع صانع القرار على النتائج، أو أن القرار يؤخذ بعيداً عن درجة شعبية الحكومة[١]. وهذا ما أكده أيضاً بعض رؤساء المراكز البحثية الخاصة مثل مصطفى الحمارنة والذي يقول بأن صناع القرار من المتنفذين ومن السلطة التنفيذية العليا كانوا يرفضون نتائج الدراسات التي كان ينفذها المركز[٢] أما المراكز الحكومية فإنها ترى بوجود نوع من التعاون ما بين صناع القرار وبين هذه المراكز، إذ يطلب صناع القرار أحياناً تقييماً لواقع عدد من الظواهر والأحداث السياسية من وجهة نظر علمية، مثل المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في محافظة معان[٣].

(١) وليد عبد الحي، دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني، مرجع سابق، ص١٤.

(٢) مي الطاهر، دليل إرشادي لمراكز الدراسات ومؤسسات البحث والفكر والرأي في العالم العربي، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٣) مقابلة الدكتور هاشم الطويل بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٣.

ويرى هلال[١] أن المشكلة تكمن في وجود فجوة بين مراكز البحوث من ناحية وبين صناع القرار من ناحية أخرى، إذ ترتبط هذه الفجوة باختلاف أدوار كل من متخذ القرار والباحث، فمتخذ القرار عليه أن يتخذ القرار في وقت محدد، وتحت ضغوط العجلة، وفي بعض الأحيان في غياب كل المعلومات الممكنة عن الموضوع وخصوصا في ظروف الأزمات، هذا بالإضافة إلى الاعتقاد لدى متخذي القرار بأن نتائج البحوث السياسية لا تفيدهم كثيراً لأنها نظرية دون أن يكون لها قيمة علمية واضحة، وأن موضوعاتها ليست القضايا الأكثر إلحاحا على صانع القرار. هذا بالإضافة إلى أن الباحثين يبررون عمومية توصياتهم بامتناع الأجهزة الحكومية عن تزويدهم بالبيانات والمعلومات الدقيقة اللازمة للوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق، كما أن بعض المسؤولين لديهم الاعتقاد بأنهم يعرفون كل شيء وأنه ليس لدى مراكز البحوث ما تقدمه أو تضيفة لهم.

رابعا: لمعرفة مدى مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صناعة القرارات السياسية من وجهة نظر النخبة الأكاديمية، فقد تم حساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمراحل عملية صنع القرار كما في الجداول ذوات الارقام (٤) أ، (٤) ب، (٤) ج، (٤) د

جدول (٤) أ الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة المراكز البحثية في تحديد المشكلة وصياغة الهدف

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
ساهمت مراكز الأبحاث بعمل مؤتمرات وندوات وورش عمل حول الربيع العربي بشكل عام والأردني بشكل خاص	3.4863	1.04543	متوسط
ساهمت مراكز الأبحاث في عمل حلقات حوار بين الباحثين وصناع القرار حول بعض القضايا في المجتمع	2.8082	.88134	متوسط
ساهمت مراكز الأبحاث بتوضيح بعض القضايا التي قامت الحكومة بعمل إصلاحات حولها (إنشاء محكمة دستورية، تعديل الدستور، إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب، تعديلات على بعض التشريعات مثل: قانون الانتخابات، قانون الأحزاب، قانون الاجتماعات العامة).	2.6712	.86391	متوسط
تنبأت المراكز البحثية بحيثيات الحراك السياسي في الأردن	1.9932	.99306	قليل
تحديد المشكلة وصياغة الهدف	2.7397	.58123	متوسط

(١) على الدين هلال، (٢٠٠٥). دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في ترشيد القرار، ص ٦-٧ .

جدول (٤) ب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة المراكز البحثية في تجميع وتفسير المعلومات وتفسيرها

ساهمت مراكز الأبحاث في توفير المعلومات وتبويبها لصانع القرار الأردني حول الربيع العربي والحراك السياسي في الأردن	3.0753	1.15720	متوسط
ساهمت مراكز الأبحاث بتقديم معلومات حول القضايا التي قامت الحكومة بعمل إصلاحات حولها (إنشاء محكمة دستورية، تعديل الدستور، أنشاء هيئة مستقلة للانتخاب، تعديلات على بعض التشريعات مثل: قانون الانتخابات، قانون الأحزاب، قانون الاجتماعات العامة).	3.0342	1.11054	متوسط
حللت المراكز البحثية كافة اسباب الربيع العربي بشكل عام والحراك السياسي الأردني بشكل خاص	2.8082	1.01244	متوسط
تجميع وتفسير المعلومات وتبويبها	2.9726	.74433	متوسط

جدول (٤) ج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة المراكز البحثية في وضع البدائل واتخاذ القرار

ساهمت مراكز الأبحاث بتقييم شامل وموضوعي لكل البدائل المتاحة حول القرارات التعلقة بالحراك السياسي الأردني	2.4932	1.01197	قليل
ساهمت مراكز الأبحاث في توفير بدائل مختلفة للقرارات الحكومية الصادرة بخصوص الحراك السياسي الأردني	2.4041	.96546	قليل
قدمت المراكز تحليلا شاملا حول التكاليف المادية وتكاليف الوقت والجهد لكل بديل من البدائل المطروحة للقرارات المتعلقة بالحراك السياسي في الأردن	2.1849	.90974	قليل
وضع البدائل واتخاذ القرار	2.3607	.64625	قليل

جدول رقم (٤) د الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمساهمة المراكز البحثية في تقييم القرار

قدمت مراكز الأبحاث دراسات حول الثغرات التي تتعلق بقرارات الحكومة حول الحراك السياسي للاستفاده منها مستقبلا	3.1164	1.05380	متوسط
قيمت مراكز الأبحاث القرارات الصادرة عن الحكومة والمتعلقة بالحراك السياسي الأردني من حيث أهميتها ومدى الحاجة اليها	3.0890	1.17984	متوسط
قدمت مراكز الأبحاث مجموعة من الدراسات حول التغذية الراجعه لقرارات الحكومة المتعلقة بالحراك السياسي الأردني	2.8356	1.08296	متوسط
تابعت مراكز الأبحاث القرارات التي تتعلق بالحراك السياسي الأردني الصادرة عن الحكومات	2.6233	1.12734	متوسط
تقييم القرار	2.9161	.52463	متوسط

يبين الجدول رقم (٤) أ أن مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار من خلال تحديد المشكلة وصياغة الهدف كانت بدرجة متوسطة، وقد بلغ الوسط الحسابي لهذا المجال ٢,٧٣٩ وبانحراف معياري ٠,٥٨١، إذ ساهمت مراكز الأبحاث بعمل مؤتمرات وندوات وورش عمل حل الربيع العربي بشكل عام والحراك السياسي الأردني بشكل خاص بدرجة متوسطة، كما ساهمت في عمل حلقات حوار بين الباحثين وصناع القرار حول هذه القضايا، حيث كان الوسط الحسابي لهذه الفقرات ما بين ٢,٥ واقل من ٣,٥، وهذا يتطابق مع واقع المراكز البحثية الحكومية، حيث يرى الطويل[١] أن مركز الدرسات والاستشارات وتنمية المجتمع في جامعة الحسين بن طلال قام بعمل دراسات وأبحاث تناولت الربيع العربي بشكل عام والحراك السياسي الأردني بشكل خاص، في حين كان تنبؤ المراكز بحيثيات الحراك السياسي في الأردن بدرجة قليلة، وقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة ١,٩٩٣ وبانحراف معياري ٠,٩٩٣، وهذا يعني أن واقع مراكز الأبحاث الأردنية ليس كما يجب أن تكون عليه المراكز البحثية، إذ أن من أهم أدوار مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية هو الإبداع وتوليد الافكار والرؤى الجديدة، بحيث تصبح مرصدا سياسيا واجتماعيا لتحديد وصياغة طبيعة الظواهر السياسية والمشكلات المستقبلية لأنها غير مرئية، حيث أنها تؤدي دوراً كبيراً وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال اتخاذ القرارات.[٢]

وتتطابق نتائج الجدول (٤) ب مع واقع المراكز البحثية الحكومية، حيث تبين من هذا الجدول بأن مساهمة المراكز البحثية في تجميع وتفسير المعلومات وتبويبها كان بدرجة متوسطة حيث بلغ الوسط الحسابي ٢,٩٧٢ وبانحراف معياري ٠,٧٤٤، وقد كانت مساهمة هذه المراكز في توفير المعلومات حول الربيع العربي والحراك السياسي الأردني وتبويبها وتحليل كافة الأسباب التي ادت إلى حدوثها بدرجة متوسطة، حيث كان الوسط الحسابي لهذه الفقرات يقع ما بين ٢,٥–اقل من ٣,٥.

أما بخصوص وضع البدائل واتخاذ القرار فقد بين الجدول (٤) ج أن مساهمة المراكز كان بدور قليل، وقد كان بوسط حسابي ٢,٣٦٠ وبانحراف معياري ٠,٦٤٦. حيث كانت مساهمة المراكز بتقييم شامل وموضوعي للبدائل المتاحة حول هذه القرارات، ومساهمتها بتقديم تحليلات شاملة حول التكاليف المادية وتكاليف الوقت والجهد لكل بديل من البدائل المطروحة لهذه القرارات بدرجة قيلة، وكان الوسط الحسابي لهذه الفقرات يقع بين ١,٥–أقل من٢,٥، الأمر الذي يعني أن مراكز البحث الأردنية لا تلبي الطموح في مرحلة وضع البدائل المتاحة واتخاذ القرارات السياسية، حيث أنه من أهم الأدوار التي تقوم بها مراكز الأبحاث هو ترشيد عملية اتخاذ القرارات السياسية، وذلك من خلال تحديد الأولويات واقتراح

(١) مقابلة الاستاذ الدكتور هاشم الطويل، بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٣.

(٢) أنظر في ذلك إلى " –على الدين هلال، دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في ترشيد القرار، مرجع سابق،.ص ٥

–Hjerppe Reino , "How the think- tanks can contribute to an effective policy making ?"

البدائل وطرح الخيارات، بالإضافة إلى تحديد التكلفة والموارد المطلوبة لتنفيذ كل بديل، وكذلك طرح المكاسب المتوقعة على الأجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة، بحيث يكون صانع القرار على بينة من العواقب المترتبة على تبنيه لبديل معين(١).

وقد بين الجدول (٤)د أن مساهمة المراكز البحثية في تقييم القرارات المتخذه حول الحراك السياسي الأردني كان بدرجة متوسطة، حيث بلغ الوسط الحسابي للمجال ككل ٢,٩١٦ وبانحراف معياري ٠,٥٢٤، إذ قدمت هذه المراكز دراسات حول التغذية الراجعة لقرارات الحكومة بالإضافة إلى دراسات حول الثغرات التي تتعلق بهذه القرارات بدرجة متوسطة، كما تابعت المراكز البحثية أيضا القرارات التي تتعلق بالحراك السياسي بدرجة متوسطة، وقد كان الوسط الحسابي لهذه الفقرات يقع بين ٢,٥- أقل من ٣,٥.

ويرى بعض الباحثين(٢) أن مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار السياسي من خلال ثلاثة مستويات، تتمثل في تحديد الأولويات والاعداد لمرحلة القرار التي تتمثل في صنع البدائل وتوفير المعلومات وتبويبها وتفسيرها، وتحديد التكلفة العائدة لكل بديل، وحساب المكاسب والخسائر لها، بالإضافة إلى المساهمة في تقييم القرار من خلال تقديم التغذية الراجعة للقرارات والآثار الناجمة عنها، ومدى الحاجة اليها، هذا بالإضافة إلى المساهمة في تقديم دراسات حول الثغرات والأخطاء التي يمكن أن يتم اكتشافها فيما بعد وتقتضي التدخل لمعالجتها.

خامسا: لمعرفة الاختلاف في مدى مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرارات السياسية تبعا للاختلاف في (بيئة مراكز الأبحاث، مستوى الثقة بين صناع القرار من جهة وبين مراكز الأبحاث من جهة أخرى)، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما في الجداول الآتية:

- لمعرفة الاختلاف في مدى مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرارات السياسية تبعا للاختلاف في بيئتها فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي كما في الجدول (٥).

جدول (٥) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الاختلاف في مدى مساهمة المراكز في عملية صنع القرار تبعا للإختلاف في بيئتها

مراحل عملية صنع القرار	مصدر التابين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع الأوساط	ف	مستوى الدلالة

(١) علي الدين هلال، دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في ترشيد القرار، مرجع سابق، ص٦

(٢) انظر في ذلك: – وليد عبد الحي، دور مراكز الابحاث في صناعة القرار السياسي الاردني، مرجع سابق، ص ١٥.

- Roberts Brad, Stanton H. Burnett & Murray Weidenbaum, “think tank in a new world”, pp. 169- 182

تحديد المشكلة	بين المجموعات	20.400	2	10.200	51.027	.000
	داخل المجموعات	28.585	143	.200		
	الكلي	48.985	145			
تجميع وتفسير المعلومات وتبويبها	بين المجموعات	27.338	2	13.669	36.883	.000
	داخل المجموعات	52.997	143	.371		
	الكلي	80.335	145			
وضع البدائل واتخاذ القرار	بين المجموعات	13.257	2	6.629	20.040	.000
	داخل المجموعات	47.300	143	.331		
	الكلي	60.557	145			
تقييم القرارات	بين المجموعات	11.692	2	5.846	29.626	.000
	داخل المجموعات	28.218	143	.197		
	الكلي	39.910	145			

يتبين من الجدول رقم (٥) أنه يوجد اختلاف في درجة مساهمة المراكز البحثية في عملية صنع القرارات بجميع مراحلها (تحديد المشكلة، تجميع وتفسير وتبويب المعلومات، وضع البدائل واتخاذ القرار، تقييم القرارات) تبعا للاختلاف في البيئات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تحتضن هذه المراكز، حيث بلغت قيمة ف لهذه المراحل ٥١,٠٢٧، ٣٦,٨٨٣، ٢٠,٠٤٠، ٢٩,٦٢٦ على التوالي، وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \geq$ ٠,٠٥. ويرى وليد عبد الحي بأن مراكز الدراسات تعمل في بيئة غير مواتية بقدر كبير الأمر الذي ينعكس على درجة التعاون بينها وبين هيئات صنع القرار(١). ولمعرفة الفروق بين مستويات متغير بيئة المراكز البحثية فقد تم استخدام اختبار توكي كما في الجدول رقم (٦)

جدول (٦) نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق بين مستويات متغير بيئة المراكز البحثية

مراحل عملية صنع القرار	بيئة المراكز أ	بيئة المراكز ب	الفرق بين وسطي أ @ ب
تحديد المشكلة	بيئة مناسبة بدرجة متوسطة	بيئة مناسبة بدرجة قليلة	.78093(*)
	بيئة مناسبة بدرجة كبيرة	بيئة مناسبة بدرجة قليلة	1.22285(*)
	بيئة مناسبة بدرجة كبيرة	بيئة مناسبة بدرجة متوسطة	.44192(*)
تجميع المعلومات وتفسيرها وتبويبها	بيئة مناسبة بدرجة متوسطة	بيئة مناسبة بدرجة قليلة	.63973(*)
	بيئة مناسبة بدرجة كبيرة	بيئة مناسبة بدرجة قليلة	1.74411(*)
	بيئة مناسبة بدرجة كبيرة	بيئة مناسبة بدرجة متوسطة	1.10438(*)
وضع البدائل واتخاذ القرار	بيئة مناسبة بدرجة متوسطة	بيئة مناسبة بدرجة قليلة	.51178(*)
	بيئة مناسبة بدرجة كبيرة	بيئة مناسبة بدرجة قليلة	1.16498(*)
	بيئة مناسبة بدرجة كبيرة	بيئة مناسبة بدرجة متوسطة	.65320(*)

(١) وليد عبد الحي، دور مراكز الابحاث في صناعة القرار السياسي الاردني، مرجع سابق، ص٨.

تقييم القرار	بيئة مناسبة بدرجة متوسطة	بيئة مناسبة بدرجة قليلة	.38258(*)
	بيئة مناسبة بدرجة كبيرة	بيئة مناسبة بدرجة قليلة	1.15783(*)
	بيئة مناسبة بدرجة كبيرة	بيئة مناسبة بدرجة متوسطة	.77525(*)

يتبين من الجدول (٦) أن موقع الاختلاف في مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار بجميع مراحلها (تحديد المشكلة، تجميع وتفسير المعلومات وتبويبها، وضع البدائل واتخاذ القرار، وتقييم القرار) كان بين البيئة المناسبة بدرجة كبيرة وبين كل من البيئة المناسبة بدرجة متوسطة والبيئة المناسبة بدرجة قليلة، ولصالح البيئة المناسبة بدرجة كبيرة، كما كان موقع الفروق أيضا بين البيئة المناسبة بدرجة متوسطة وبين البيئة المناسبة بدرجة قليلة ولصالح البيئة المناسبة بدرجة متوسطة، إذا نستطيع القول: إنه كلما اتجهت بيئات مراكز الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو الإيجابية كانت مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرارات السياسية كبيرة.

- لمعرفة الاختلاف في مدى مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرارات السياسية تبعا للاختلاف في مستوى الثقة بين صناع القرار من جهة وبين مراكز الأبحاث من جهة أخرى فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما في الجدول (٧).

جدول (٧) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الاختلاف في مدى مساهمة المراكز في عملية صنع القرار تبعا للاختلاف في مستوى الثقة بين صناع القرار من جهة وبين مراكز الأبحاث

مراحل عملية صنع القرار	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	وسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
تحديد المشكلة	بين المجموعات	16.732	2	8.366	37.092	.000
	داخل المجموعات	32.253	143	.226		
	الكلي	48.985	145			
تجميع وتفسير المعلومات وتبويبها	بين المجموعات	23.249	2	11.624	29.119	.000
	داخل المجموعات	57.086	143	.399		
	الكلي	80.335	145			
وضع البدائل واتخاذ القرار	بين المجموعات	12.227	2	6.114	18.089	.000
	داخل المجموعات	48.330	143	.338		
	الكلي	60.557	145			
تقييم القرارات	بين المجموعات	6.387	2	3.193	13.622	.000
	داخل المجموعات	33.523	143	.234		
	الكلي	39.910	145			

يتبين من الجدول رقم (٧) أنه يوجد اختلاف في درجة مساهمة المراكز البحثية في عملية صنع القرارات بجميع مراحلها (تحديد المشكلة، تجميع وتفسير وتبويب المعلومات، وضع البدائل واتخاذ القرار، تقييم القرارات) تبعا للاختلاف في مستوى الثقة بين صناع القرار من جهة وبين مراكز الأبحاث من جهة أخرى، حيث بلغت قيمة ف لهذه المراحل ٣٧,٠٩٢، ٢٩,١١٩، ١٨,٠٨٩، ١٣,٦٢٢ على التوالي، وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha \leq$ ٠,٠٥.

ولمعرفة الفروق بين مستويات متغير مستوى الثقة بين صناع القرار من جهة وبين مراكز الأبحاث من جهة أخرى فقد تم استخدام اختبار توكي كما في الجدول (٨).

جدول (٨) نتائج اختبار توكي لمعرفة الفروق

بين مستويات متغير درجة الثقة بين مراكز الأبحاث وبين صناع القرار

مراحل عملية صنع القرار	درجة الثقة أ	درجة الثقة ب	الفرق بين وسطي أ@ب
تحديد المشكلة	درجة ثقة متوسطة	درجة ثقة قليلة	.64650(*)
	درجة ثقة عالية	درجة ثقة قليلة	1.43697(*)
	درجة ثقة عالية	درجة ثقة متوسطة	.79048(*)
تجميع وتفسير المعلومات وتبويبها	درجة ثقة متوسطة	درجة ثقة قليلة	.71634(*)
	درجة ثقة عالية	درجة ثقة قليلة	1.77031(*)
	درجة ثقة عالية	درجة ثقة متوسطة	1.05397(*)
وضع البدائل واتخاذ القرار	درجة ثقة متوسطة	درجة ثقة قليلة	.48077(*)
	درجة ثقة عالية	درجة ثقة قليلة	1.33473(*)
	درجة ثقة عالية	درجة ثقة متوسطة	.85397(*)
تقييم القرارات	درجة ثقة متوسطة	درجة ثقة قليلة	.22269
	درجة ثقة عالية	درجة ثقة قليلة	1.04412(*)
	درجة ثقة عالية	درجة ثقة متوسطة	.82143(*)

يتبين من الجدول رقم (٨) أن موقع الاختلاف في مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار بجميع مراحلها (تحديد المشكلة، تجميع وتفسير المعلومات وتبويبها، وضع البدائل واتخاذ القرار، وتقييم القرار) كان بين درجة الثقة العالية وبين كل من درجة الثقة المتوسطة ودرجة الثقة القليلة، ولصالح درجة الثقة العالية، كما كان موقع الفروق أيضا بين درجة الثقة المتوسطة وبين درجة الثقة القليلة

ولصالح درجة الثقة المتوسطة، إذا نستطيع القول إنه كلما كانت درجة الثقة بين مراكز الأبحاث وبين صناع القرار عالية كانت مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرارات السياسية كبيرة.

الخاتمة والتوصيات:

بعد أن تم عرض الإطار النظري والدراسات السابقة حول موضوع مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار السياسي، وبعد أن تم تحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال الإجابة عن أسئلتها فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن بيئة مراكز الأبحاث ومساهمتها في توجيه صانع القرار السياسي، ومستوى الثقة بين صناع القرار وبين مراكز الأبحاث كانت بدرجة قليلة.
- أن مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار من خلال تحديد المشكلة وصياغة الهدف، تجميع وتفسير المعلومات وتبويبها، تقييم القرارات السياسية المتخذة من قبل الحكومات كانت بدرجة متوسطة، أما بخصوص مساهمة مراكز الأبحاث في وضع البدائل واتخاذ القرارات فقد كانت بدرجة قليلة.
- يوجد اختلاف في درجة مساهمة المراكز البحثية في عملية صنع القرارات بجميع مراحلها (تحديد المشكلة، تجميع وتفسير وتبويب المعلومات، وضع البدائل واتخاذ القرار، تقييم القرارات) تبعا للاختلاف في البيئات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تحتضن هذه المراكز إذاً نستطيع القول إنه كلما اتجهت بيئات مراكز الأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو الإيجابية كانت مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرارات السياسية كبيرة.
- يوجد اختلاف في درجة مساهمة المراكز البحثية في عملية صنع القرارات بجميع مراحلها (تحديد المشكلة، تجميع وتفسير وتبويب المعلومات، وضع البدائل واتخاذ القرار، تقييم القرارات) تبعا للاختلاف في مستوى الثقة بين صناع القرار من جهة وبين مراكز الأبحاث من جهة أخرى، إذاً نستطيع القول إنه كلما كانت درجة الثقة بين مراكز الأبحاث وبين صناع القرار عالية كانت مساهمة مراكز الأبحاث في عملية صنع القرارات السياسية كبيرة.

ومن هنا فإن الدراسة توصي بما يلي:

- إيجاد نوع من الشراكة ما بين جميع المراكز البحثية لتمثل قوة سياسية ضاغطة، بحيث تساعد على توفير بيئات اجتماعية وسياسية وقانونية واقتصادية مناسبة، تستطيع من خلالها أن تلحق بركب المراكز البحثية في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها مثل المساهمة في عمليات صنع القرارات السياسية.

- توفير نظام اقتصادي اجتماعي فني جاذب، بحيث يحفز الكفاءات على الإبداع والابتكار، ويزيد من الإمكانيات والقدرات التسويقية للإنتاج المعرفي، بحيث تستطيع إقناع المواطنين وصناع القرار بقدراتها ودورها الإيجابي، واستقطاب الاهتمام والرعاية بها من قبلهم.
- العمل على تعزيز الثقة ما بين صناع القرار من جهة وبين المراكز البحثية من جهة أخرى، من خلال عمل شراكة حقيقية بين مراكز الأبحاث الحكومية التابعة للوزارات ودوائر صنع القرار وبين المراكز البحثية الخاصة.